الأمم المتحدة

A/C.2/75/SR.1

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والسبعون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
15 October 2020
Arabic
Original: English

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإثنين 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020، الساعة 10:00

الرئيس: السيد راي ..... (نيبال)

المحتويات

تنظيم الأعمال

بيان الرئيس

الكلمة الرئيسية

بيان من وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

المناقشة العامة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

20-12983 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة 10:05.

تنظيم الأعمال (A/C.2/75/L.1)

1 - **الرئيس:** قال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في إقرار تنظيم أعمالها (A/C.2/75/L.1) على أساس أنه ستُدخل تعديلات عليه، إذا اقتضى الأمر، خلال الدورة.

2 - *تقرر ذلك.*

3 - **السيد نيال** (الجمهورية العربية السورية): تكلم أيضا باسم الاتحاد الروسي وإيران (جمهورية - الإسلامية) وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكوبا، فقال إنه ينبغي التمسك بالحق المشروع لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في المشاركة في أعمالها على قدم المساواة ودون تمييز. وأضاف أن التطبيق الممنهج المتزايد، بطريقة تمييزية، من جانب البلد المضيف للاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مقر الأمم المتحدة، يقوض الممارسة المستقلة لحقوق وامتيازات السيادة لدول أعضاء معينة. وبفرض قيود على السفر والتنقل على ممثلي دول أعضاء، والإصرار على نقل أفراد إحدى البعثات إلى أماكن أخرى وسط جائحة كوفيد-19، وانتهاك حرمة الممتلكات الدبلوماسية، والانخراط في الطرد غير القانوني والتعسفي لأعضاء بعثات دائمة، وتصعيب الوفاء بالالتزامات المالية للأمم المتحدة، فإن البلد المضيف يهدف إلى منع الدول الأعضاء من الممارسة الكاملة لحقوقها، بما في ذلك حقها في التصويت.

4 - وأضاف أن الولايات المتحدة الأمريكية تسيء استخدام وضعها كبلد مضيف، ولا سيما بتأخير منح التأشيرات أو حتى برفض منحها، مانعةً بذلك أعضاء الوفود من الوصول إلى مقر الأمم المتحدة. ووصف عدم إصدار تأشيرات دخول لـ 18 عضوا من أعضاء وفد دولة عضو بأنه أمر غير مقبول، وكذلك القرار غير المسبوق برفض منح تأشيرة دخول لوزير خارجية. وكذلك من غير المقبول إصدار تأشيرات تمنع أعضاء وفود من التنقل أثناء بعثتهم في نيويورك.

5 - وأردف قائلا إن ممارسات البلد المضيف تشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة، وللاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مقر الأمم المتحدة، ولا سيما المواد 11 و 12 و 13 و 27، والقواعد ذات الصلة باتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها. وقد أعربت الدول الأعضاء المتضررة مرارا وتكرارا عن شواغلها، بوسائل منها قرار الجمعية العامة 195/74، ولكن دون جدوى. وقد أشار المستشار القانوني للأمم المتحدة مؤخرا إلى عدم إحراز تقدم في المحادثات مع ممثلي البلد المضيف. فيجب على الدول الأعضاء أن تكفل عدم تحول عمل الأمم المتحدة إلى رهينة لمآرب سياسية. وينبغي للأمين العام أن يستخدم سلطاته لضمان احترام مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، ولضمان مشاركة الدول الأعضاء في أعمال المنظمة مشاركة متكافئة وغير تمييزية. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي تفعيل البند 21 من اتفاق مقر الأمم المتحدة. وينبغي لرئيس اللجنة أيضا متابعة تلك المسألة جنبا إلى جنب مع سلطات الأمم المتحدة ذات الصلة.

بيان الرئيس

6 - **الرئيس:** قال إن موضوع المناقشة العامة للجنة، المعنون "إعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة كوفيد-19: ضمان اقتصاد عالمي أكثر إنصافا، ومجتمعات شاملة للجميع، وانتعاش مستدام"، يعكس الأثر العميق الذي سيخلفه مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على عمل اللجنة، بما في ذلك مجالات ذات أولوية من قبيل القضاء على الفقر والأمن الغذائي والتغذية، وعلى القرارات التي ستعتمدها اللجنة في الدورة الحالية. وستناقش اللجنة الأعمال التحضيرية لمبادرة الأمين العام بعقد مؤتمر قمة عالمي معني بالنظم الغذائية في عام 2021، وستنظر في آثار الجائحة على سياسات الاقتصاد الكلي، وعلى تمويل التنمية، والتجارة والقدرة على تحمل الدَّين، ومجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية. وفي هذا الصدد، ستقوم أيضا باستعراض الثغرات الكائنة في تنفيذ مسار إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا).

7 - وستستعرض اللجنة مؤتمر القمة المعني بالتنوع البيولوجي، الذي عقده رئيس الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر 2020، وتدرس الأعمال التحضيرية للحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة في عام 2021، وللمؤتمر الذي سيعقد في آذار/مارس 2023 لاستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028. وفي ضوء تأثير جائحة كوفيد-19 على الجهود الرامية إلى التصدي لتغير المناخ، فإن النشاط الجانبي الذي سيقام في 15 تشرين الأول/أكتوبر سيتركز على الاستجابة المتكاملة للكوارث. وخلص إلى القول إن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، الذي سيُجرى خلال دورة الجمعية العامة الحالية، سيعطي زخما جديدا لعملية الإصلاح التي بدأت في عام 2018، ومن أجل التنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

الكلمة الرئيسية

8 - **السيد ستيغليتز** (أستاذ بجامعة كولومبيا): قال إن مرض كوفيد-19 كشف عن مواطن ضعف عديدة في الاقتصاد والسياسة والمجتمعات في العالم. فحتى في البلدان المتقدمة والغنية، ثبت أن الحكومات والقطاع الخاص ونظم الحماية الاجتماعية غير مجهزة لمواجهة مثل هذه الجائحة. وفي الأسواق الناشئة والبلدان النامية، تسبب الإغلاق في عبء غير متناسب على العمال، مما أدى إلى هجرة الكثيرين منهم، كما أدى، في أثناء ذلك، إلى انتشار المرض. وينبغي استخدام الموارد الكبيرة، التي تنفق حاليا في معالجة آثار الجائحة، ليس على تحفيز الاقتصاد فحسب، بل أيضا على معالجة التفاوت الاجتماعي، والتصدي لتغير المناخ، وتعزيز استيعاب الجميع.

9 - بيد أنه لا بد، وقبل إعادة البناء على نحو أفضل، من احتواء الجائحة. ولا بد من التعاون الدولي على تطوير لقاحات وعلاجات واختبارات، وإتاحة ذلك كله للعالم بأسره. ووصف اقتراح كوستاريكا، بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية، بإنشاء منبر لتجميع التكنولوجيا وتبادل المعارف، بأنه مبادرة جديرة بالترحيب. وأعرب عن الأسف لرفض شركات وحكومات معينة الانضمام إليها. وقد ضربت الجائحة بعض المناطق بقوة أكبر من غيرها، وهو أمر لا يمكن، إلى حد كبير، التنبؤ به. غير أن من الواضح أن الاعتماد على العلم، والثقة العامة في الحكم، والاحترام المتبادل فيما بين بني الإنسان، هي كلها أمور أساسية للسيطرة على المرض.

10 - وأردف قائلا إن التباطؤ الاقتصادي العالمي الناجم عن الجائحة يلحق أشد الضرر بالبلدان في الأسواق الناشئة وفي العالم النامي، ولا سيما البلدان التي تعتمد على الصادرات. وأشار إلى أن أزمة ديون أخرى تلوح في الأفق. فقبل الجائحة، كانت بلدان كثيرة قد مُنحت انطلاقة جديدة في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛ فصار بعضها ينوءُ، مرة أخرى، حاليا تحت وطأة الديون. ورحّب بمبادرة مجموعة العشرين لتعليق خدمة الديون، ولكنه وصفها بأنها غير كافية. ويجب أيضا معالجة مسألة الدَّين الخاص. فكثير من البلدان التي تعاني فيها المداخيل انخفاضا حادا ستُلفي نفسها عاجزة عن خدمة ديونها.

11 - واستطرد قائلا إن عددا من البلدان عارض قرار الجمعية العامة 319/69 المتعلق بالمبادئ الأساسية بشأن عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية، ومن بينها بعض البلدان المسؤولة عن جزء كبير من الإقراض، والبعض الآخر منها ينوء تحت أثقل أعباء الديون. وهكذا فإن إعادة هيكلة الدين تجري دون إطار قانوني. ولم تُبد الجهات المدينة من القطاع الخاص وشبه الخاص إلاّ ميلا محدودا للتعاون، حتى في مسألة تعليق سداد الديون. وتسلط المفاوضات المتعلقة بإعادة هيكلة ديون الأرجنتين السيادية الضوء على الصعوبات التي ينطوي عليها ذلك. ووصف الجائحة بأنها تذكرة بضرورة وجود إطار قانوني دولي لإعادة هيكلة الديون السيادية. وأعرب عن أمله في أن تقوم الأمم المتحدة مرة أخرى بمعالجة تلك المسألة. غير أن التقدم في وضع هذا الإطار قد يكون من البطء بما لا يساعد على حل المشاكل الآنية التي تواجهها البلدان النامية. ويجب ممارسة ضغوط على البلدان الدائنة لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في إعادة هيكلة الديون. وتمثل عمليات إعادة شراء الديون أداة أخرى قد تكون فعالة. غير أنه، ومن دون إعادة هيكلة ملائمة للديون، فإن اقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية، إلى جانب الجهات الدائنة التي قدمت لها قروضا، ستعاني معاناة هائلة.

12 - ومضى قائلا إن صندوق النقد الدولي دعا إلى تخصيص مبلغ 500 بليون دولار في شكل وحدات لحقوق السحب الخاصة. ويمكن للبلدان المتقدمة أن تقرض نصيبها من تلك الحقوق أو تتبرع به إلى الأسواق الناشئة والبلدان النامية التي تحتاج إلى مساعدة في الأجل القصير. غير أنه يمكن القيام بالمزيد في هذا الصدد. وينص مشروع قانون معروض على كونغرس الولايات المتحدة على تقديم الدعم لصندوق النقد الدولي في إصدار وحدات حقوق سحب خاصة بقيمة تريليوني دولار من أجل معالجة الآثار الاقتصادية للجائحة.

13 - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى الشروع في مناقشة عامة بشأن الكلمة الرئيسية.

14 - **السيد ليغويا** (ملاوي): قال إنه يود معرفة الأسباب التي من أجلها عارض بعض البلدان قرار الجمعية العامة 319/69. إذ لم يحصل صندوق النقد الدولي مؤخرا على أغلبية الثلثين في مجلس محافظيه لصالح إصدار وحدات حقوق سحب خاصة بقيمة 500 بليون دولار. وبدلا من ذلك، فإنه يشجع البلدان التي لديها بالفعل هذه الحقوق، ولكنها لا تحتاج إليها، على إقراضها أو التبرع بها لبلدان محتاجة. فهل من موجب للاعتقاد بأن يقوم صندوق النقد الدولي بالإصدار الجديد في المستقبل؟

15 - **السيد ستيغليتز** (أستاذ بجامعة كولومبيا): قال إن القطاع المالي يرى أن عدم وجود نظام قائم على المبادئ لإعادة هيكلة الديون السيادية هو أكثر احتمالا لكفالة استرداد الجهات الدائنة للقروض التي

قدمتها. وعلاوة على ذلك، فإن بعض الأطراف يؤيد إدراج بنود شرطية للعمل الجماعي في اتفاقات الديون كوسيلة لتيسير إعادة هيكلة الديون على نحو أسرع وأكثر إنصافا. غير أن استخدام هذه الشروط لا يؤدي إلى تسوية المشاكل التي تنشأ بين مختلف فئات الجهات الدائنة. وتتجلى أهمية استحداث إطار قانوني لإعادة هيكلة الديون السيادية في أوضح صورها في عدم استخدام البنود الشرطية للعمل الجماعي من أجل معالجة الديون داخل فرادى البلدان. بل إن مسألة الديون ينظمها قانون الإفلاس. وفيما يتعلق بوحدات حقوق السحب الخاصة، قال إن من الصعب أن نرى أي سبب مقنع لمعارضة الولايات المتحدة والهند للإصدار الذي اقترحه صندوق النقد الدولي، ولا سيما بالنظر إلى المناقشات الجارية في الكونغرس بشأن إصدارٍ بقيمة تريليوني دولار. وأعرب عن الأمل في أن تدعم أي إدارة جديدة في الولايات المتحدة في عام 2021 إصدارا من هذا القبيل.

16 - **السيد براكيتي** (موناكو): قال إنه يود معرفة ما إذا كانت ستنشأ أزمة استدانة في شمال الكرة الأرضية نتيجة للجائحة، وما إذا كان من الإنصاف القول بأنه لم تُستفد أي دروس من الأزمة المالية لعام 2008. وتساءل أيضا عما إذا كانت فكرة إعادة البناء على نحو أفضل تنطبق أيضا على النظام المالي.

17 - **السيد مامادو سولي غواي** (السنغال): تساءل عما إذا كان ينبغي النظر في العمل على إلغاء ديون البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة.

18 - **السيد ماكوي** (نيجيريا): أشار إلى التمويل الإنمائي والإصلاحات الضريبية، فتساءل ألا يمكن أيضا تعبئة موارد من مصادر أخرى، مثل استرداد الأصول ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة.

19 - **السيد ستيغليتز** (أستاذ بجامعة كولومبيا): قال إن لدى الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية قدرة كبيرة على الإنفاق دون ضغوط تضخمية. وأي ارتفاع لاحق في التضخم يمكن مواجهته من خلال تدابير ضريبية لم تُستغل بعدُ، بما في ذلك فرض ضرائب على الكربون والأدوات الرقمية والثروة، ومن خلال أدوات للسياسة النقدية. ومن دواعي القلق الرئيسية أن لا يكون إنفاق هذه البلدان بالقدر الكافي. وفي عام 2009، كان للنمو الاقتصادي القوي في الصين قسط رئيسي في إنعاش الاقتصاد العالمي في أعقاب الأزمة المالية التي وقعت في عام 2008. ومن غير المرجح له أن يؤدي هذا الدور في الحالة الراهنة، مما يزيد من أهمية قيام البلدان المتقدمة التي لديها القدرة بالإنفاق على إعادة البناء على نحو أفضل. وأُحرز، منذ عام 2008، بعض التقدم، إلاّ أنه غير كاف، في مكافحة تجنب الضرائب والتهرب الضريبي من جانب الشركات المتعددة الجنسيات، ومشكلة ملاذات السرية المالية، التي قوضت بشدة أسس إيرادات البلدان المتقدمة.

20 - وكذلك، يجب على الشركات المتعددة الجنسيات أن تدفع ضرائب في البلدان النامية، مما يسهم في تمويل التنمية. ونظرا لأن نظام التسعير التحويلي السائد يتيح للشركات المتعددة الجنسيات دفع مبالغ أقل من حصتها العادلة من الضرائب، بل، بلا شك، أقلّ مما تدفعه الأعمال التجارية المحلية الصغيرة، تقوم حاجة إلى فرض ضريبة أرباح على الشركات العالمية بمعدل أدنى قدره 25 في المائة وإلى نظام يتسم بصيغ منهجية لفرض الضرائب في مختلف الولايات القضائية. وعلاوة على ذلك، فإن مصالح البلدان النامية لن تؤخذ في الاعتبار إلاّ إذا قامت الأمم المتحدة بدور أبرز في مسائل الإصلاحات الضريبية. ولا يوجد احتمال يُذكر لإلغاء الديون على نطاق عام. ولذلك السبب، تقوم حاجة إلى التركيز، بدلا من ذلك، على نظام أكثر إنصافا لإعادة هيكلة الديون.

21 - وختم حديثه قائلا إن الفرص التي أتاحتها الأزمة المالية لعام 2008 قد أُهدرت إلى حد كبير. وقد ترافق عدم كفاية الإصلاحات في القطاع المالي بعدم إنشاء آلية لإعادة هيكلة الديون السيادية أو معالجة مسألة ملاذات السرية المالية.

22 - **السيدة بيلي** (جامايكا): سألت عما إذا كان من مؤشر على حدوث تغيير في موقف البلدان الدائنة التي عارضت قرار الجمعية العامة 319/69 والتي أيدت اتباع نهج قائم على السوق إزاء مسألة الديون السيادية.

23 - **السيد حاجي لاري** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن النهج الأحادي الذي يخدم المآرب الذاتية، والذي تتبعه بضعة بلدان يقوض تعددية الأطراف في وقت أصبح فيه التعاون الدولي أمرا لا مندوحة عنه من أجل مكافحة كوفيد-19. وإضافة إلى الجائحة، وتساءل عما إذا لم يكن صحيحا أن التدابير القسرية الانفرادية تشكل أكبر تهديد للنمو العالمي؟

24 - **السيد ستيغليتز** (أستاذ بجامعة كولومبيا): قال إن التعاون العالمي ضروري للتصدي للجائحة ولإعادة البناء على نحو أفضل. وهذا التعاون ينبغي أن يشمل إصدار وحدات حقوق سحب خاصة، وإعادة هيكلة الديون، والاستثمار في جعل الاقتصادات أكثر اخضرارا

وشـــمولا للجميع. وفيما يخص الديون الســـيادية، قال إن الإدراك بدأ بالتبلور بأن النهج القائم على السوق لن يحل المشكلة. وستشكل فترة طويلة من عبء الديون المفرطة في اقتصـــادات الأســـواق الناشـــئة والبلدان النامية في أعقاب الجائحة، تهديدا لانتعاش اقتصادي عالمي.

25 - **الســـيد ديف ناث** (بنغلاديش): أشـــار إلى أن من المتوقع حدوث انخفاض بنسبة 20 في المائة في التحويلات المالية العالمية في عام 2020، وإلى أن الكثير من العمال المهاجرين يواجهون مشـــاكل مختلفة في العودة إلى أوطانهم، وسأل عما يمكن أن تفعله المؤسسات المالية الدولية للمساعدة في إعادة إدماجهم في الاقتصاد.

26 - **الســـيد ســـتيغليتز** (أســـتاذ بجامعة كولومبيا): قال إن تأثر البلدان النامية لا يقتصر على تناقص التحويلات المالية، بل يتعداه إلى انخفاض الصادرات وأسعار السلع الأساسية. وينبغي معالجة مسألة فرض رســـوم في القطاع المالي على إرســـال تحويلات مالية، تبلغ في القطاع الخاص ما نسبته نحو 15 في المائة، وينبغي، نظرا للتكنولوجيا المتاحة، أن تكون مجانية تقريبا. ويمكن لصـــندوق النقد الدولي والبلدان المانحة أن تساعد في ذلك بالاستثمار في مجتمعات أكثر مراعاة للبيئة وأكثر شـــمولا للجميع وأكثر اعتمادا على المعرفة، وفي إيجاد فرص للعمل. وتشـــكل مجالات معينة من مجالات الإنفاق الأخضـــر، مثل تركيب الألواح الشمسية، مجالاتٍ كثيفة العمالة، ويمكن أن تولد وظائف جديدة، مستوعبة بذلك بعض القوى العاملة العائدة.

بيان من وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

27 - **الســـيد ليبو جنمن** (وكيل الأمين العام للشـــؤون الاقتصـــادية والاجتماعية): قال إن آثار كوفيد-19 والتدابير المتخذة لتخفيف أثره قد حمّلت النظم الصـــحية عبئا يفوق طاقتها في جميع أنحاء العالم، جاعلة ما تصـــل نســـبته إلى 90 في المائة من عدد الطلاب خارج المدارس، وتســـببت الجائحة في إغلاق الأعمال التجارية والمصـــانع. وأدت إلى تعطيل ســـلاســـل القيمة العالمية وتوريد المنتجات. وفُقدت ملايين فرص العمل. ويُتوقع أن تدفع الجائحة بأكثر من 70 مليون شـــخص إلى براثن الفقر المدقع في عام 2020، وأن تتسبب في معاناة 132 مليون شخص آخر من نقص التغذية. وتمثل أفقر فئات العالم وأضـــعفها الفئات الأكثر تضررا كما أن عدم المساواة بين الجنسين آخذ في التعمق.

28 - وأضاف قائلا إن الاقتصاد العالمي دخل في أسوأ حالة ركود لـه منذ ثلاثينيات القرن العشـــرين، ومن المتوقع أن ينخفض الناتج العالمي بنســـبة 4 في المائة في عام 2020. وفي حين أن النشـــاط الاقتصـــادي قد انتعش مؤخرا في بعض أكبر الاقتصـــادات، وأن من المتوقع حدوث بعض الانتعاش في عام 2021، فإن التحدي الرئيســـي يتمثل في التقليل، إلى أدنى حد، من أثر كوفيد-19 على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي إعادة بناء الاقتصاد بطريقة تجعله أكثر شمولا للجميع، وأكثر قدرة على الصمود، وأكثر استدامة من الناحية البيئية.

29 - ويجب اســـتخدام جميع الموارد المتاحة للحد من الفقر وانعدام المســـاواة، وقد حان الوقت لجعل الحماية الاجتماعية الشـــاملة حقيقة واقعة. وينبغي أن تركز السياسة على الحفاظ على العمالة واستعادتها ودعم الأعمال التجارية الصـغيرة والمتوسـطة الحجم. وينبغي أن تكون الأولوية في حزم الحوافز الاقتصـادية لتعزيز الاسـتثمار في الاقتصـاد الأخضـــر، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والبنية التحتية الرقمية. فهذا الاستثمار يمكن أن يساعد أيضا على خلق فرص عمل جديدة. وتقوم حاجة إلى اسـتثمارات كبيرة في مجالات الصـحة والتعليم والمهارات والدراية التقنية، وينبغي أن تشـــكل تدابير الطوارئ المتخذة أثناء الجائحة أساسا لوضع نظم قوية للرعاية الصحية الشاملة.

30 - ومن الأمور الشـديدة الأهمية تجنب حدوث أزمة ديون خانقة في البلدان النامية. ولن تكون مبادرة مجموعة العشـــرين بشـــأن وقف خدمة الديون كافية، وســـتحتاج بلدان كثيرة إلى تخفيف عبء الدين وإعادة هيكلته. وقال إنه سيُبلغ مجموعة العشرين بآراء أعضاء اللجنة الثانية، وسيطرح أفكارا جديدة تنبثق عن الفريق الرفيع المستوى المعني بتعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في الشؤون المالية الدولية من أجل تحقيق خطة عام 2030، ومجموعة المناقشـــة المعنية بالتدفقات المالية غير المشـــروعة، في إطار مبادرة تمويل التنمية في عصـــر مرض كوفيد-19 وما بعده.

31 - ومضـــى قائلا إنه، في مواجهة الجائحة، يتعين على القطاع الخاص أن يتحول صـــوب نماذج أعمال تُدمج فيها أهداف التنمية المســـتدامة. ولا بد من تعزيز التعاون الإنمائي الدولي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وقد أدت الأزمة بالفعل إلى تحقيق إنجازات على نطاق غير مســـبوق في مجالات مثل الانتقال الســـريع إلى التكنولوجيات الرقمية، وإنشـــاء جيل جديد من المنتجات والبنى التحتية المالية، والشـــروع في تنفيذ برامج طموحة للحماية الاجتماعية.

32 - وأردف قائلا إن تركيز الاســـتعراض الشـــامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، والذي ســـيتوج بقرار يوجه منظومة الأمم

المتحدة الإنمائية خلال السنوات الأربع المقبلة، ينبغي ألاّ يقتصر على كيفية عمل المنظومة فحسب، بل أيضا على نوع الدعم الذي ينبغي أن تقدمه المنظومة في مجال السياسات والبرامج ابتغاء تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويشكل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمحيطات، والحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة، والمؤتمر العالمي الثاني المعني بالنقل المستدام، جميعها نقاط انطلاق هامة للتعجيل بالعمل على الاستدامة. وستدعم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية آلية تيسير التكنولوجيا، والمنتدى المقبل المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، والاجتماع الخامس عشر لمنتدى حوكمة الإنترنت، الذي سيكون موضوعه "الإنترنت من أجل تحقيق قدرة البشر على الصمود والتضامن فيما بينهم".

المناقشة العامة

33 - **الرئيس:** قال إن اللجنة، عند الموافقة على تنظيم أعمالها ومع مراعاة الظروف الخاصة التي تجتمع فيها أثناء الدورة الخامسة والسبعين، قد وافقت على أن البيانات في المناقشة العامة يمكن أن يُدلى بها شخصياً، أو كبيانات مباشرة افتراضيا، أو في شكل بيانات مسجلة مسبقاً. وأضاف أن ما يفهمه أيضا هو أن جميع البيانات التي يدلى بها في المناقشة العامة ينبغي أن تعامل على قدم المساواة. وفي هذا الصدد، أعرب عن رغبته في اقتراح مشروع المقرر الشفوي التالي: "إن اللجنة الثانية، إذ تأخذ في اعتبارها الظروف الخاصة التي تجتمع فيها اللجنة بسبب جائحة كوفيد-19، تقرر، دون أن يشكل ذلك سابقة بالنسبة للدورات المقبلة، أن يرد جميع البيانات المدلى بها خلال المناقشة العامة للجنة في الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة في المحاضر الموجزة للجنة".

34 - **السيد فارغانوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده لا يستطيع تأييد مشروع المقرر الشفوي، لأنه يتعارض مع النظام الداخلي للجمعية العامة، لا سيما النظام الداخلي المعتمد فيما يتعلق بالمناقشات العامة في دورتها الخامسة والسبعين. ولهذا السبب، أعلن أن وفد بلده يود أن يقترح التعديل التالي لمشروع المقرر الشفوي، الذي يعكس الطرائق المنصوص عليها في مقرر الجمعية العامة 562/74: "... تقرر أن يقوم الرئيس، إضافة إلى موجز المناقشة العامة للجنة الثانية، الذي يقدم شفويا أثناء المناقشة العامة، بتعميم وثيقة تجميعية، تُعتبر وثيقة من وثائق اللجنة الثانية، للبيانات المسجلة مسبقا التي تدلي بها الدول الأعضاء أثناء المناقشة العامة للجنة الثانية".

35 - **السيد دي لا مورا سالسيدو** (المكسيك): قال إنه ينبغي معاملة جميع البيانات التي يدلى بها في المناقشة العامة على قدم المساواة، بغض النظر عن شكلها. وعلاوة على ذلك، قال إن مشروع المقرر الشفوي الذي اقترحه الرئيس يتفق مع المادة 58 من النظام الداخلي للجمعية العامة. وأضاف قائلا إن وفد بلده لا يرى سببا للتمييز ضد الدول الأعضاء التي اختارت الإدلاء ببيانات مسجلة مسبقا.

36 - **الرئيس:** قال إن المكتب سيواصل مناقشة المسألة وسيعود إلى اللجنة بهدف التوصل إلى توافق في الآراء.

37 - **السيد بيير** (غيانا): تكلم باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقال إن جائحة كوفيد-19 قد أخلت بعقود من المكاسب الإنمائية. ورأى أن من المهم أن تركز اللجنة، خلال دورتها الحالية، على الهدف الشامل وهو القضاء على الفقر والسعي إلى تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة بطريقة متوازنة ومنسقة ومتكاملة. وحتى في ظل جائحة كوفيد-19، يجب ألا يحدث فتور في الجهود الرامية إلى التصدي لتغير المناخ، الذي لا يزال خطرا يهدد وجود العديد من البلدان. وأكد ضرورة اتخاذ مزيد من الإجراءات فيما يتعلق بالتكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف منها ومن الخسائر والأضرار الناجمة عنه، وارتفاع مستوى سطح البحر، مع مراعاة الاحتياجات المعينة والظروف الخاصة للبلدان النامية، لا سيما البلدان المعرضة بشكل خاص للآثار السلبية لتغير المناخ وارتفاع مستوى البحر.

38 - وأردف قائلا إن جائحة كوفيد-19 تعرقل الجهود الرامية إلى وقف فقدان التنوع البيولوجي في العالم، وبالتالي تقوض تنفيذ خطة عام 2030. وتؤكد مجموعة الـ 77 والصين من جديد التزامها بالحفاظ على التنوع البيولوجي، واستخدام عناصره على نحو مستدام، وتقاسم المنافع الناشئة عن استعمال الموارد الجينية بشكل عادل ومنصف. وستعمل هذه الدول من أجل نجاح الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، وترحب بمبادرة الأمين العام وحكومتي جامايكا وكندا بعقد سلسلة من الاجتماعات بشأن تمويل التنمية في عصر مرض كوفيد-19 وما بعده، تُوجت باجتماع لرؤساء الدول والحكومات في 29 أيلول/سبتمبر 2020.

39 - واستطرد قائلا إن البلدان النامية تتضرر بصورة غير متناسبة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الناجمة عن الجائحة بسبب معوقاتها الإنمائية. فضعف النظم الصحية، والنقص في التمويل، وارتفاع مستويات الديون، وعدم كفاية فرص وصول السلع والخدمات إلى الأسواق، واتساع الفجوة الرقمية، وتقييد إمكانية الحصول على

المستحضرات الصيدلانية واللوازم الطبية الضرورية، وانخفاض الإيرادات المتأتية من السياحة والصادرات، ليست سوى بعض الصعوبات الهيكلية التي تواجهها هذه البلدان. ورأى أن الحلول تكمن في وضع نظام متعدد الأطراف معزز يستند إلى مبدأي الوحدة والتضامن.

40 - وتابع قائلا إن انكماش الاقتصاد العالمي بنسبة 5 في المائة في عام 2020 قد أدى إلى تباطؤ التجارة الدولية، التي تشكل محركا للنمو الاقتصادي الشامل للجميع والقضاء على الفقر. والتعاون الدولي هو السبيل الأساسي لإنعاش الاقتصاد العالمي؛ والحفاظ على استقرار سلسلة الإمداد العالمية؛ وتعزيز سياسات القطاع المالي وتنظيمه لأغراض التنمية المستدامة؛ وتحسين خدمات الدفع عبر الحدود؛ وتعزيز اتساق السياسات المؤسسية وإصلاح نظم الحوكمة. وأشار إلى الأهمية الحاسمة لوجود نظام تجاري متعدد الأطراف ذي طابع عالمي يستند إلى قواعد ويتسم بالانفتاح والشفافية وإمكانية التنبؤ والشمول وعدم التمييز والإنصاف في إطار منظمة التجارة العالمية.

41 - واسترسل قائلا إنه، في ظل هذه الظروف غير المسبوقة، يجب على البلدان المانحة أن تفي بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، وأن تواكب المساعدة الإنمائية الرسمية الأولويات والاستراتيجيات الوطنية في البلدان النامية. والتعاون فيما بين بلدان الجنوب مكمِّل للتعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب وليس بديلاً عنه. فلئن كان التعاون بين بلدان الشمال والجنوب لا يزال القناة الرئيسية للتعاون الإنمائي، يجب أن تحدد بلدان الجنوب معالم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مسترشدة في ذلك بمبادئ احترام السيادة الوطنية وتولي البلدان زمام أمورها والاستقلالية والمساواة وعدم فرض الشروط وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتبادل المنفعة. ويجب على المجتمع الدولي أن ينهي اللجوء إلى التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية ضد البلدان النامية، التي تمس بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وتعرقل التنمية. وختاماً، قال إن القرار المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي سيجري التفاوض بشأنه خلال الدورة الحالية، يكتسي أهمية خاصة.

42 - **السيد مانالو** (الفلبين): تكلم باسم المجموعة المتقاربة التفكير الداعمة للبلدان المتوسطة الدخل، فقال إن المجموعة ترحب باعتماد قرار الجمعية العامة 274/74 بشأن التعاون الدولي من أجل ضمان الحصول على الصعيد العالمي على الأدوية واللقاحات والمعدات الطبية اللازمة لمكافحة كوفيد-19، وأثنى على الأمين العام لاستجابة منظومة الأمم المتحدة الشاملة للجائحة. وأضاف قائلا إن مكاسب ملموسة قد تحققت أيضا في تحسين منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتعزيزها. وينبغي للحكومات أن تعمل على كفالة دعم المنظومة للبلدان بشكل فعال في التصدي للجائحة والتعافي منها وفي جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

43 - وأشار إلى أن الجائحة قد أدت إلى تفاقم التحديات التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل أصلا، وجلبت معها أوجه ضعف جديدة، وأكد أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وحده لا يكفي كمؤشر على الضعف. وتنبأ بأن الانخفاض الكبير في التحويلات المالية إلى بعض البلدان، وفقدان الوظائف، والعمل بنظام التفرغ الكامل وفي القطاع غير الرسمي، وتزايد مخاطر الديون بسبب الجائحة، ستؤثر تأثيرا كبيرا على البلدان المتوسطة الدخل. ومن المتوقع أن تنخفض تدفقات التحويلات المالية إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بمقدار 109 بلايين دولار (19,7 في المائة) في عام 2020 مقارنة بالعام السابق. واسترسل في الكلام قائلا إن من المتوقع أن تكون هذه البلدان أكثر البلدان تضررا من فقدان الوظائف، بخسارة ما يبلغ 16,1 في المائة من ساعات العمل في الربع الثاني من عام 2020، مقارنة بالعام السابق. ويُتوقع أن يواجه 270 مليون شخص في هذه البلدان انعداما حادا للأمن الغذائي بحلول نهاية عام 2020. كما أنها تتحمل وطأة الافتقار إلى الاستثمار في نظم الصحة العامة ونقص العاملين في مجال الرعاية الصحية.

44 - وأفاد بأن وزراء من البلدان الأعضاء في المجموعة قد اعتمدوا مؤخرا إعلانا أكدوا فيه على ضرورة العمل معا، قدر الإمكان، لحماية المكاسب الإنمائية التي تحققت حتى الآن، وإعادة البناء على نحو أفضل. وأكدوا أن بلدانهم ستواصل حث منظومة الأمم المتحدة على معالجة الشواغل والتحديات المحددة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل، والتي من بينها أكثر من 100 بلد تمثل أغلبية سكان العالم وثلثي فقرائه، وأكثر من ثلث إجمالي الناتج المحلي العالمي، وربع صادرات العالم وواردات. وأكد أن البلدان المتوسطة الدخل هي محركات النمو. وعجزها عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يعني فشل العالم في تنفيذ خطة عام 2030.

45 - وتحدث بصفته الوطنية فقال إن بلده كان، قبل تفشي جائحة كوفيد-19، على وشك الانتقال إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا بحلول نهاية عام 2020. فبفضل وضع مالي قوي، وارتفاع معدل الإيرادات مقابل إجمالي الناتج المحلي، وانخفاض معدل الدين مقابل إجمالي الناتج المحلي في عام 2019، وجدارة ائتمانية

تتراوح درجتها بين +BBB و -A، وانخفاض معدلات البطالة والعمالة الناقصة في كانون الثاني/يناير 2020، تمكنت الفلبين من انتشال 6 ملايين شخص من براثن الفقر.

46 - وأخبر بأن بلده أعطى الأولوية، في الأشهر الثلاثة الأولى من انتشار الجائحة، لإنقاذ الأرواح وتحسين قدرة نظامه الصحي. ودخل الاقتصاد في حالة ركود ولكنه يشهد انتعاشاً تدريجياً منذ تخفيف القيود في حزيران/يونيه 2020. وظلت الحكومة متنبهة لعوامل الخطر المحلية والخارجية، وتستجيب لها باتباع نهج قائم على التعافي والتكيف على مراحل يعطي الأولوية للصحة واستعادة ثقة المستهلكين.

47 - ومضى يقول إن بلده يثني على منظمة الصحة العالمية لدورها القيادي وتوجيهاتها الاستراتيجية في التصدي لجائحة كوفيد-19 ويشارك في تجربتها التضامنية، بما في ذلك التجارب السريرية للعلاجات، ويطلع الدول الأخرى الأعضاء في منظمة الصحة العالمية على تجاربه. ويرى أن أي لقاح ضد مرض كوفيد-19 ينبغي أن يكون منفعة عامة عالمية. وأضاف أن بلده قد انضم إلى الآلية العالمية لضمان تكافؤ فرص الحصول على لقاحات مرض كوفيد-19 عن طريق مرفق إتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي (كوفاكس).

48 - وأكد ضرورة زيادة التعاون والتضامن بين الدول الأعضاء لدعم أكثر البلدان تضرراً من الجائحة، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل مثل الفلبين. وينبغي للدول الأعضاء أن تعزز حقوق الإنسان للعمال المهاجرين وتحميها، بغض النظر عن مركزهم. فالمهاجرون يضطلعون بأدوار حاسمة في جبهة التصدي للجائحة ويتعرضون بصورة غير متناسبة للمخاطر الصحية ذات الصلة. وقال إن اقتصاد الفلبين سيتأثر أيضا بالانخفاض المتوقع في التحويلات المالية، التي تمثل أكثر من 10 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في بلده.

49 - واختتم كلمته مشيرا إلى أن كثيرا من الفلبينيين يعتمدون على الزراعة في معيشتهم. وكان للمرض تأثير كبير على صغار المزارعين والمزارعين الأسريين، الذين ينتجون 80 في المائة من الأغذية في العالم، وينبغي أن ينعكس ذلك في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة المعني بالنظم الغذائية. وفي الختام، أعلن أن الفلبين، باعتبارها أحد البلدان السبعة عشر الأكثر تنوعا في العالم، ملتزمة بوضع إطار طموح للتنوع البيولوجي العالمي لما بعد عام 2020.

50 - **السيد ليغويا** (ملاوي): تكلم باسم مجموعة أقل البلدان نموا، فقال إن جائحة كوفيد-19 قد ساهمت في إبراز أوجه عدم تفاوت كانت موجودة من قبل. ومن المتوقع أن ينكمش النمو الاقتصادي العالمي بنسبة 4,9 في المائة. وتسببت الجائحة في ظهور مخاطر كامنة في النظام المالي الدولي وزادت من حدتها، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية الضعيفة. وأثرت الجائحة تأثيرا كبيرا على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وعكست مسار المكاسب الإنمائية التي تحققت بصعوبة.

51 - وأضاف قائلا إن الاضطرابات في التجارة وأسواق العمل والتمويل والتكنولوجيا تؤجج التقلبات الاقتصادية والاضطرابات الاجتماعية. ويجري تراجع في المكاسب التي تحققت فيما يتعلق بالفقر، وإنتاج الأغذية، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، كما أن البطالة تصيب النساء والشباب بشكل خاص. واستطرد قائلا إن تباطؤ التمويل في أنشطة مكافحة تغير المناخ وعدم التركيز على البلدان الفقيرة يجعلان هذه البلدان أكثر عرضة للظواهر المناخية في المستقبل.

52 - واستطرد قائلا إن الزيادات في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً على مدى فترة برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2011-2020 كانت تدريجية، وكانت عموماً أدنى من الهدف المحدد وهو ما يتراوح بين 0,15 و 0,2 في المائة من إجمالي الدخل القومي. وعلاوة على ذلك، فإن طابع الشروط الميسرة للمساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية قد تراجع منذ بداية عام 2020، بسبب تزايد الاعتماد على القروض الميسرة الشروط. وأشار إلى أن الديون الخارجية المتراكمة لأقل البلدان نمواً تبلغ 358 بليون دولار، كما أن خدمة الديون، باعتبارها حصة من إيرادات الصادرات، قد تضاعفت ثلاث مرات تقريباً من 5 في المائة في عام 2010 إلى 14,4 في المائة في عام 2019، بينما ارتفعت حصة الإيرادات الحكومية المخصصة لخدمة الديون المكفولة حكوميا من 4,9 في المائة إلى 17,2 في المائة خلال الفترة نفسها. ومن شأن اقتراح صندوق النقد الدولي تخفيف الديون المتصلة بجائحة كوفيد-19 بمبلغ 231 مليون دولار لصالح 27 من أقل البلدان نموا، واقتراح مجموعة العشرين ونادي باريس للبلدان الصناعية الدائنة تعليق سداد ديون أكثر من 70 بلدا حتى نهاية عام 2020، أن يتيحا بعض الراحة، ولكنهما لا يوفران ما يكفي لأقل البلدان نموا. وأفادت منظمة التجارة العالمية بأن قيمة السلع والخدمات التي تصدرها أقل البلدان نمواً قد انخفضت بنسبة 1,6 في المائة في عام 2019، وانخفضت حصتها الإجمالية من الصادرات العالمية إلى 0,91 في المائة، وهي نسبة أدنى بكثير من الهدف المحدد في برنامج عمل اسطنبول وهو 2 في المائة.

53 - ورأى أن أقل البلدان نموا ستتضرر بشدة من جائحة كوفيد-19 في الأجل الطويل بسبب هشاشة نظمها الصحية، والتغطية المحدودة بالحماية الاجتماعية فيها، وقلة مواردها المالية وغيرها من الموارد، وضعفها إزاء الصدمات الخارجية. ووجه الانتباه إلى بيان صادر عن مجموعة أقل البلدان نموا بشأن مرض فيروس كورونا (A/74/843). وأخيرا، أعرب عن ترحيب المجموعة بقرار عقد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا في الدوحة، بقطر، عام 2021.

54 - **السيدة يونغ** (بليز): تكلمت باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة فقالت إن تنفيذ خطة عام 2030 قد تراجع كثيرا نتيجة لجائحة كوفيد-19 وإن قيم الأمم المتحدة أصبحت موضع شك متزايد. وأبرزت الجائحة النهج الهزيل المتبع أصلا إزاء التنمية، وأن البلدان النامية والبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة قد اضطرت منذ فترة طويلة إلى قبول وضع تترنح فيه ببساطة من أزمة إلى أخرى. ويقال لها إن السبب في تأخر نموها هو عدم كفاءتها. غير أنها أضافت أن الدول الجزرية الصغيرة النامية ما فتئت تطالب منذ أكثر من 30 عاما باتخاذ تدابير محددة لدعمها. ولا يعدو الجواب أن يكون دائما مجرد اعتراف فاتر بالقيود الهيكلية التي تواجهها.

55 - وتابعت قائلة إن من المرجح أن يشهد بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية انخفاضا في النمو بنسبة 20 في المائة عام 2020. فبفعل قاعدتها الاقتصادية الضيقة، وارتفاع درجة انفتاحها، واعتمادها الكبير على عدد قليل من البلدان الكبيرة المتقدمة النمو، تتعرض بشدة للصدمات الاقتصادية العالمية. وتواجه انهيارا في إيرادات السياحة، وانخفاض التحويلات المالية وارتفاع تكلفة خدمة الديون. وأعيد تنظيم الميزانيات الوطنية المحدودة لإدارة النظم الصحية غير الملائمة، وتوفير شبكات أمان اجتماعي لأعداد قياسية من العاطلين عن العمل، والوفاء بمدفوعات الديون. ومن شأن عدم توفير الحيز المالي الذي تحتاج إليه هذه البلدان لمواجهة هذه الأزمة أن يتركها عرضة لهجوم اقتصادي مستمر.

56 - واسترسلت في كلامها فقالت إن الدول الجزرية الصغيرة النامية ليست مسؤولة عن تزايد عبء ديونها الناجم عن الكوارث المتصلة بالمناخ؛ بل إنها أقل الدول مساهمة في انبعاثات غازات الدفيئة. وقالت إن مصادر تمويل التنمية ككل من القطاع العام آخذة في التضاؤل، مما يترك المالية العامة تواجه تحديات تغير المناخ في وضع لا يزال أكثر هشاشة. وعلاوة على ذلك، تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية صعوبة في الحصول على التمويل المحدود المتاح في هذا الصدد بسبب العمليات المرهقة ومنافسة البلدان الأخرى ذات الاقتصادات الأقوى. ويجب الوفاء بالالتزام بتعبئة 100 بليون دولار لتمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ في البلدان النامية سنويا بحلول عام 2020.

57 - وزادت قائلة إن توجيه اللجنة سيكون عاملا أساسيا في تنشيط العمل الإنمائي. ولا بد من تحديد أهداف الدعم المقدم إلى أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بمزيد من الدقة. فتنميتها تتوقف على إمكانية حصولها على الموارد حسب أوجه ضعفها، وإعادة تجهيز النظام الإيكولوجي لتمويل التنمية. والإجراءات المتخذة لمواجهة الجائحة ستحدد إلى حد كبير قدرتها على مواجهة الأزمات في المستقبل: فلا بد من التصدي لحالة الطوارئ المناخية بشكل مباشر، ويجب على البلدان أن تفي بالتزاماتها. واختتمت كلمتها قائلة إن على المجتمع الدولي، علاوة على ذلك، اعتماد تدابير عاجلة وفعالة للقضاء على استخدام التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية. وقد دُعي بالفعل إلى اتخاذ هذه الإجراءات في مناسبات سابقة. ولن يؤدي الإمهال إلا إلى تعميق التحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية وتعزيز الخضوع لنظام عتيق.

58 - **السيدة كاري** (جزر البهاما): تكلمت باسم الجماعة الكاريبية، فقالت إن تأثير مرض فيروس كورونا قد أدى إلى تراجع المكاسب الإنمائية التي تحققت في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية على الأقل عقدا إلى الوراء. فقد أفاد البنك الدولي بأن ما لا يقل عن 100 مليون شخص سيقعون في براثن الفقر المدقع. وبتحويل الموارد نحو التصدي للجائحة وبانخفاض الإيرادات، ستعاني البلدان صعوبة أكبر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها. وتحتاج إلى ما يكفي من الحيز المالي والتمويل لمواجهة الأزمة التي سببتها الجائحة. واستطردت قائلة إن رؤساء الدول والحكومات قد تناولوا، في اجتماعهم بشأن تمويل التنمية في عصر مرض كوفيد-19 وما بعده، المسائل التالية: التمويل الخارجي والتحويلات المالية، وفرص العمل والنمو الشامل؛ وتحقيق انتعاش أفضل من أجل الاستدامة؛ والسيولة العالمية والاستقرار المالي العالمي؛ والتعرض لمخاطر المديونية؛ وإشراك الجهات الدائنة المنتمية إلى القطاع الخاص؛ والتدفقات المالية غير المشروعة. ورأت أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تركز على هذه المجالات المواضيعية.

59 - وأعربت عن تأييد الجماعة الكاريبية للنداءات التي وجهها تحالف الدول الجزرية الصغيرة إلى إبرام اتفاق يتضمن تدابير لحفز حلول تمويلية محددة لهذه الدول، وتمديد مبادرة مجموعة العشرين لتعليق خدمة الديون حتى نهاية عام 2021 على الأقل، وتوسيع معايير

الأهلية لتشمل البلدان المتوسطة الدخل. وأضافت أن إنشاء صندوق كاريبي لتعزيز القدرة على الصمود أمر أساسي لحفز النمو الاقتصادي المستدام في المنطقة، وينبغي النظر في الاقتراحين المقدمين من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والاتحاد الأفريقي، على التوالي، لإنشاء مرفق للهياكل الأساسية الاستثمارية ومرفق للسيولة. ورحبت بدعوة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى تحقيق دخل أساسي شامل، وخطتها الرامية إلى إنشاء قواعد بيانات خاصة ببلدان معينة من قبيل لوحة المتابعة بشأن أثر مرض فيروس كورونا، ومبادرتها لمبادلة الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ. وسيكون قرار الجمعية العامة بشأن جولة عام 2020 من الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات قرارا هاما أيضا.

60 - وأكدت وجوب إسهام جميع الدول الأعضاء والكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تنفيذ اتفاق الأمم المتحدة للتمويل تنفيذا كاملا. ويجب تخصيص موارد لتعزيز المكاتب المتعددة الأقطار. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تعزز دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وأشارت إلى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مكمِّل للتعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب وليس بديلاً عنه. وإضافة إلى ذلك، ينبغي للبلدان أن تفي بالتزامها بتحقيق هدف تخصيص نسبة 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

61 - ومضت قائلة إن الجماعة الكاريبية تردد دعوة الأمين العام إلى رسملة صندوق عالمي للتحفيز من أجل الإسراع بإنعاش اقتصادات البلدان النامية، التي تشهد معظمها نموا صفريا أو سلبيا. ويتطلب تقييم المؤسسات المالية الدولية لمستويات التنمية نهجا متعدد الأبعاد يأخذ في الاعتبار الفجوات الهيكلية، والتعرض للصدمات الخارجية، والقدرة على التعافي منها. ولذلك رأت ضرورة إصلاح مؤسسات بريتون وودز.

62 - وفيما يتعلق بازدياد تواتر الظواهر المناخية التي تؤثر على الدول الجزرية في منطقة البحر الكاريبي، قالت إنه ينبغي للجهات المانحة أن تفي بتعهدها بتعبئة 100 بليون دولار سنوياً لتمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ بحلول عام 2020. ويتعين اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف تسارع وتيرة فقدان التنوع البيولوجي وكبح انبعاثات غازات الدفيئة في العالم عن طريق الاستثمار في مسارات منخفضة الانبعاثات وقادرة على التكيف مع تغير المناخ. واختتمت كلامها قائلة إن البلدان الكاريبية، باعتبارها دولا كبرى في المحيط، ملتزمة التزاما قويا بوضع صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وينبغي بذل مزيد من الجهود لدعم الدول الأعضاء في مجالات التعاون العلمي والابتكار وبناء القدرات، بما في ذلك تطوير التكنولوجيا ونقلها ونشرها وتوفير فرص تمويل واستثمار يسهل الحصول عليها.

63 - **السيد رحمتوف** (كازاخستان): تكلم باسم مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، فقال إن جائحة كوفيد-19 تُحدِث الآن أثرا مدمرا على رفاه الناس وعلى التنمية الاقتصادية وتزيد من تقليص الحيز المالي والضريبي الذي يتسم فعلا بالضيق في البلدان النامية غير الساحلية التي تعاني بشكل خاص من قابلية التضرر من هذه الأزمات. فنظم الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والصناعات الخدمية تقع الآن تحت ضغط متزايد مع انهيار أسعار السلع الأساسية وتضاؤل تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر. والبلدان النامية غير الساحلية، التي يزيد عدد سكانها على 520 مليون شخص، تعتمد على البلدان المجاورة للوصول إلى الأسواق الدولية وقيود المرور العابر المتصلة بكوفيد-19 تضيق آفاقها الإنمائية. وسلاسل الإمداد وشبكات النقل العالمية تأثرت، فتقلَّص أكثر نصيب هذه البلدان من التجارة العالمية الذي كان بالفعل صغيرا. وحتى قبل أن تتفشى الجائحة، لم يكن قد أُنجِز ما يكفي من العمل لتحقيق أهداف برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024. ويُنتظَر أن يكون النمو الإجمالي في هذه البلدان سلبيا في عام 2020.

64 - وأضاف أن البلدان النامية غير الساحلية تحتاج إلى دعم المجتمع الدولي لتعبئة الموارد المحلية والمساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة، وتحتاج كذلك إلى تعاون القطاع الخاص والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وهي أيضا تحتاج من المجتمع الدولي أن يوفر لها المساعدة في نقل التكنولوجيا وبناء القدرات وتخفيف عبء الدين. ويلزم تنفيذ استثمارات كبيرة الحجم لتحقيق الربط السلس لهذه البلدان على مستوى النقل والطاقة والاتصال الرقمي. وتحتاج هذه البلدان إلى تعميق التعاون الإقليمي والدولي لتيسير التجارة وتدفق السلع، وتنويع الأسواق والمنتجات، وتوليد قيمة مضافة، وتنمية القدرة الإنتاجية، ومن ثم زيادة قدرة سلعها على المنافسة. ويلزم أيضا توفير الدعم لمعالجة تغير المناخ والتصحر والتدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي والتحديات الأخرى المتصلة بالكوارث ولتعزيز الأمن الغذائي. ويجب تسخير التكنولوجيا بكامل إمكاناتها من أجل إحراز تقدم في جميع هذه المجالات ومعالجة أثر

كوفيد-19. وأعرب عن الأمل في أن يسفر الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات عن تعزيز الدعم المقدم لجميع البلدان الهشة.

65 - واختتم بقوله إن المجموعة اعتمدت مؤخرا خريطة طريق للتعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا، مما يشكل مساهمة قيمة في الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى وبلدان العبور والجهات الشريكة في التنمية والقطاع الخاص والجهات الأخرى صاحبة المصلحة لتحقيق أهداف برنامج العمل.

66 - **السيد فيفيلد** (أستراليا): تكلم أيضا باسم كندا ونيوزيلندا، فقال إنه حتى قبل أن يتفشى مرض كوفيد-19، لم يكن العالم يسير في المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأصبحت المهمة الآن أكثر تحديا. وينبغي ألا يحدث أي تراجع أو إعادة تفاوض على الالتزامات القائمة بموجب خطة عام 2030، أو خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، أو اتفاق باريس، أو إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030.

67 - وأضاف أن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات ينبغي أن يسفر عن وثيقة ختامية تعزز خطة عام 2030 بوصفها الإطار المنظم للعمل الإنمائي الذي تضطلع به الأمم المتحدة وتوفر توجيهات عملية واضحة بشأن تنفيذها. وحان الوقت لمضاعفة التزام المجتمع العالمي بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد أُنجِز الكثير على مدى السنوات الأربع الماضية فيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة. وإحراز مزيد من التقدم في هذا الصدد سيوفر الأساس الذي ستقوم عليه استجابة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لأزمة كوفيد-19 وما بعدها.

68 - وأردف قائلا إن النظام المتعدد الأطراف يرزح تحت ضغط. ويجب الاستمرار في وضع توقعات تتعلق بأداء الأمم المتحدة ونتائجها من أجل تعزيز الثقة بين الدول الأعضاء والأمم المتحدة والجهات المستفيدة من عملها. ويعني ذلك دعم التنمية للجميع وتشجيع شمول الأشخاص ذوي الإعاقة والسكان الأصليين والنساء والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وتمثل إعادة البناء على نحو أفضل هدفا جوهريا لإطار سِنداي، ويليق باللجنة أن تركز، في حدث جانبي خلال دورتها الحالية، على مسألة التعافي من كوفيد-19 وفق نهج قائم على الوعي بمخاطر الكوارث وبناء القدرة على مجابهتها. ولا تزال المساواة بين الجنسين تشكل التحدي الأكبر على طريق التمتع بحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، ويشكل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي التهديد الأكبر للتنمية المستدامة. ولا يمكن مواجهة هذه التحديات إلا بالعمل الجماعي. ويلزم اتباع نُهُج جديدة على نطاق واسع لمعالجة أوجه العجز في السيولة، وتفادي وقوع أزمة الديون المحتملة، والمساعدة في توفير فرص عمل والحفاظ عليها، لا سيما في أقل البلدان نموا وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية.

69 - **السيد دانغ** دينه كوي (فييت نام): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن الأولوية في مواجهة جائحة كوفيد-19 هي إنقاذ الأرواح. وتحقيقا لهذه الغاية، يلزم زيادة التعاون الدولي لكفالة إتاحة لقاحات كوفيد-19، التي ينبغي أن تعامل كمنفعة عامة عالمية، على نحو منصف وشامل للجميع ومعقول التكلفة. وقد أنشأت الرابطة صندوقا خاصا بالاستجابة لأزمة كوفيد-19، ويجري حاليا وضع إطار شامل للاسترشاد به في التعافي من هذه الأزمة بشكل فعال وشامل للجميع، وكفالة القدرة على المجابهة والاستدامة على المدى الطويل. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لأكثر البلدان والمجتمعات المحلية هشاشة. واتفق قادة الدول الأعضاء في الرابطة مؤخرا على مواصلة الجهود الرامية إلى تنفيذ نظم حماية اجتماعية قائمة على الوعي بالمخاطر وقادرة على الاستجابة للصدمات لصالح المجموعات السكانية المعرضة للخطر من أجل تحسين قدرتها على المجابهة.

70 - وأضاف أن وسائل التنفيذ، بما فيها بناء القدرات ونقل التكنولوجيا والدعم المالي، تكتسي أهمية بالغة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي تعميق التعاون من أجل معالجة القضايا الجامعة مثل تغير المناخ، والحطام البحري، وحفظ التنوع البيولوجي، والتلويث الضبابي العابر للحدود. وتظل الرابطة ملتزمة بالمساهمة في تحقيق أهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس. وقد حددت الرابطة، من خلال عملها مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، المجالات التي تُكمِّل فيها خطة عام 2030 ورؤية جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام 2025 بعضهما بعضا. واختتم قائلا إنه سينتهي قريبا وضع خطة عمل لتنفيذ الإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة (2021-2025) وإن الخطة ستسهم في تعميق التعاون بين المنظمتين.

71 - **السيد تيالي** (توفالو): تكلم باسم منتدى جزر المحيط الهادئ، فقال إن أثر كوفيد-19 سيستمر في منطقة المحيط الهادئ الأزرق لسنوات قادمة، مما سيؤدي إلى تفاقم التحديات الإنمائية القائمة. ويجب أن تكون الجهود الإقليمية الرامية إلى مواجهة الجائحة والتعافي منها

منسقة ومستدامة. وتحتاج جزر المحيط الهادئ إلى الدعم، بسبل منها تخفيف عبء الدين وتحسين المرونة في طرائق تمويل التنمية، وإتاحة الحصول على لقاح آمن وفعال لفيروس كوفيد-19 في وقت مبكر وبشكل منصف. وسيكون تحسين البنية التحتية للرعاية الصحية ونظم الحماية الاجتماعية عنصرا رئيسيا في تدابير التعافي، وهو يكتسي أهمية خاصة في منطقة المحيط الهادئ فيما يتعلق بمكافحة الأمراض السارية وغير السارية؛ حيث تسببت الأمراض غير السارية في ثلاثة أرباع الوفيات في المنطقة.

72 - وأضاف أن تغير المناخ لا يزال يشكل أكبر تهديد وحيد لمنطقة المحيط الهادئ، على النحو الذي أكدته الأضرار والخسائر في الأرواح التي سببها إعصار هارولد الذي حدث في نيسان/أبريل 2020. وتبرهن جائحة كوفيد-19 على ضرورة بذل المزيد من الجهود في منطقة المحيط الهادئ في سبيل التأهب لمجابهة الصدمات. وينبغي عند تقديم المساعدة الإنمائية للاستجابة للجائحة أن تولى الأولوية لاتخاذ إجراءات عالمية عاجلة وتحويلية لمواجهة تغير المناخ. ويلزم أيضا تقليل الديون والآثار المستقبلية لتغير المناخ إلى أدنى حد عند إعادة بناء الاقتصادات. ولا بد من الوفاء بالمساهمات المعتزمة المحددة وطنيا بل وتجاوزها، ووضع استراتيجيات للتنمية المنخفضة الانبعاثات. وينبغي لجهود التعافي بعد الجائحة أن تقترن بتدابير للتعجيل بإزالة الكربون وبناء القدرة على المجابهة.

73 - ومضى يقول إن تنفيذ مسار ساموا وخطة عام 2030 واستجابة فعالة للجائحة يقتضي إقامة شراكات حقيقية وراسخة وفعالة ويقتضي تمويل التنمية المستدامة بطريقة تراعي ظروف الدول الجزرية الصغيرة النامية وتحترم آليات ونظم تنسيق السياسات الإقليمية والوطنية. وتحتاج البلدان الجزرية في المحيط الهادئ أيضا إلى المساعدة في بناء القدرات في جميع المجالات، بما فيها جمع البيانات والإحصاءات. ويمثل تحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة أولوية للبلدان الجزرية في المحيط الهادئ، بالنظر إلى أن هذه البلدان هي القَيِّمة على مساحة 40 مليون كيلومتر مربع من المحيط الهادئ، وهو ما يمثل 98 في المائة من المساحة السطحية للمنطقة.

74 - ومضى يقول إن الأمم المتحدة استجابت فورا لجائحة كوفيد-19 من خلال منسقيها الإقليميين، الذين برهن تعزيز دورهم على نجاح إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية حتى الآن. وأعرب عن الترحيب بالجهود الرامية إلى التعجيل بإنشاء مكتب متعدد الأقطار في شمال المحيط الهادئ. وينبغي أن تضع الجهات المقدمة للخدمات الإنمائية في اعتبارها أوجه الهشاشة التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بإتاحة الحصول على التمويل بشروط ميسرة. واختتم قائلا إنه ينبغي إدماج مقياس للهشاشة الاقتصادية في معايير استحقاق المساعدة الإنمائية الرسمية.

75 - **السيد براساد** (فيجي): تكلم باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، فقال إن جائحة كوفيد-19 وسَّعَت الفجوة بين الشمال والجنوب. فالتعافي في أكثر البلدان هشاشة يتطلب تمويلا، والواضح في حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية تحديدا أن هذا التمويل غير كاف. وعلاوة على ذلك، فمعايير الحصول على التمويل الميسر الشروط لم تعد في محلها. ويجب تنفيذ استجابة سياساتية جديدة للأزمة الراهنة تشمل إعادة هيكلة الدين ووضع إطار لتأسيس اقتصاد عالمي أكثر مراعاة للبيئة وأكثر شمولا للجميع. ويقع على عاتق الأمم المتحدة دور رئيسي في تشكيل هذه الاستجابة.

76 - وأضاف أن تغير المناخ يثير قلقا أكبر مما تثيره الجائحة. فالتحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ تشمل ارتفاع مستويات سطح البحر، والظواهر الجوية القصوى، وانعدام الأمن المائي. وينبغي الاعتراف بأن أزمة المناخ تتسم بطابع جامع. فعوامل الهجرة وانعدام الأمن الغذائي والتغيير المادي للحدود الجغرافية الذي يستحثه تغير المناخ يمكن أن تؤدي إلى نشوء تحديات أمنية أوسع نطاقا. وينبغي الوفاء بالالتزام بتعبئة 100 بليون دولار سنويا في صورة تمويل للأنشطة المناخية بحلول عام 2020، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية.

77 - واسترسل بقوله إن البلدان الأكثر هشاشة تجاه آثار تغير المناخ تحتاج إلى تدابير محددة الأهداف ومتمايزة. ويلزم زيادة التعاون مع البلدان المتقدمة النمو من أجل تنفيذ مسار ساموا بشكل تام. وأعرب عن ترحيب الدول الجزرية الصغيرة النامية ببلورة أهمية تمويل التنمية في الإعلان السياسي الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عُقِد برعاية الجمعية العامة. ولا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها بدون زيادة التمويل والابتكار. وأعرب في الختام عن استعداد الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن القرار المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، الذي سيجري التفاوض عليه خلال الدورة الحالية.

78 - **السيدة الهلالي** (المغرب): تكلمت باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقالت إن اللجنة ينبغي لها، في ضوء جائحة كوفيد-19

وآثارها على المكاسب الإنمائية التي تحققت على مدار عقود، أن تركز على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، ولا سيما فيما يتعلق بالفقر من جميع جوانبه وحماية النظم الإيكولوجية. ويؤثر تغير المناخ بشدة على أفريقيا من خلال الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي والظواهر الجوية القصوى مثل الأعاصير، التي تشكل كلها تهديدا وجوديا لكثير من البلدان الأفريقية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتضر بالأمن الغذائي في جميع أنحاء القارة. ويلزم اتخاذ إجراءات تحويلية لتنفيذ اتفاق باريس، مع التركيز على احتياجات أقل البلدان نموا والبلدان النامية في أفريقيا.

79 - وأعربت عن ترحيب المجموعة بعقد مؤتمر القمة الأخير بشأن التنوع البيولوجي، الذي أكد على الحاجة إلى تحقيق توازن مستدام بين الإنتاج والاستهلاك والطبيعة، وبعقد مؤتمر القمة العالمي لنظم الأغذية والحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة في عام 2021. وأضافت أن المجموعة اضطلعت بدور نشط في المشاورات التي جرت في إطار مبادرة تمويل التنمية في فترة كوفيد-19 وما بعدها. وينبغي ألا تُترَك أفريقيا، التي تواجه سلسلة من الصعوبات الهيكلية، لتتضرر بصورة غير متناسبة بالآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الناجمة عن كوفيد-19. واختتمت بقولها إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب أسفر بالفعل عن نتائج إيجابية في معالجة آثار الجائحة.

80 - **السيد دي لا ميزونوف** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة ألبانيا والجبل الأسود وصربيا ومقدونيا الشمالية؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، البوسنة والهرسك؛ وأيضا باسم أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فقال إن جائحة كوفيد-19 تسببت في معاناة بشرية على نطاق هائل، وقادت الاقتصادات إلى طريق مسدود، وزادت من تفاقم أوجه عدم المساواة والتهميش. وأضاف أن الأمم المتحدة يقع على عاتقها دور حاسم في معالجة الأزمة وتشجيع التعافي المراعي للبيئة على أساس خطة عام 2030 واتفاق باريس وأهداف التنوع البيولوجي العالمية. ومن خلال الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، سيعمل الاتحاد الأوروبي على ضمان تأهب منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لمساعدة البلدان على تنفيذ خطة عام 2030 وتعزيز عملية الإصلاح.

81 - وتابع قائلا إن الاتحاد الأوروبي التزم، قبل تفشي مرض كوفيد-19، بأن تصبح أوروبا أول قارة محايدة مناخيا بحلول عام 2050، واعتمد جدول أعمال رقميا طموحا. وفي هذا الصدد، فإن خريطة الطريق من أجل التعاون الرقمي التي أعدها الأمين العام تعتبر مبادرة جديرة بالترحيب. وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي بدوله الأعضاء، الذي التزم بالفعل بتوفير مبلغ 36 بليون يورو للاستجابة المالية العالمية لأثر جائحة كوفيد-19، يساعد البلدان الشريكة على وقف انتشار الجائحة، ويدعمان استجابات نظم الرعاية الصحية، ويساعد الاقتصادات على تحمل أثر الجائحة، ويرسي الأساس للتعافي من الجائحة على المدى الطويل بشكل منصف ومستدام.

82 - واسترسل بقوله إن الاتحاد الأوروبي يدعم تطوير آليات لتيسير الحصول السريع والمنصف على اختبارات وعلاجات ولقاحات آمنة وفعالة وميسورة التكلفة لفيروس كوفيد-19. وفي إطار الاستجابة العالمية لفيروس كورونا وحملة "الهدف العالمي: اتحدوا من أجل مستقبلنا"، جرى التعهُّد بتقديم 16 بليون يورو تقريبا، وساهمت المفوضية الأوروبية بمبلغ 400 مليون يورو في مرفق كوفاكس لتمويل شراء اللقاحات المستقبلية، التي ستستفيد منها البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

83 - وأردف يقول إن جائحة كوفيد-19 سلطت الضوء على هشاشة الحياة على الأرض. وسيتطلب التعافي منها ضخ المزيد من الاستثمارات المستدامة من أجل إحياء الاقتصاد وحماية البيئة والتصدي لتغير المناخ. وينبغي أيضا أن يُستغل التعافي كفرصة لزيادة المساواة في الاقتصاد وزيادة استدامة الإنتاج والاستهلاك البشريين؛ والاستثمار في اتخاذ إجراءات تكون لها آثار إيجابية على المناخ والطبيعة؛ وتعميم مراعاة المناخ والتنوع البيولوجي في جميع السياسات وأعمال الميزنة القطاعية؛ وحماية الطبيعة وإصلاحها والاستفادة منها بطريقة تدعم الصحة والازدهار وتُؤمِّن الغذاء وتزيد قدرة المجتمعات على المجابهة؛ وتعزيز النظم الصحية؛ وتطبيق نهج متكامل في التعامل مع صحة الإنسان والحيوان وصحة النظم الإيكولوجية بهدف تحسين نواتج الصحة العامة والوقاية من الأوبئة المقبلة والاستعداد لها بشكل أفضل.

84 - وأعرب عن تأييد الاتحاد الأوروبي لتمديد مبادرة وقف خدمة الدين التي أطلقتها مجموعة العشرين، بالاقتران مع إعادة هيكلة الدين على أساس كل حالة على حدة. وسيكون للاستثمار ومواجهة التدفقات المالية غير المشروعة أيضا أهمية بالغة في تحقيق التعافي المستدام، ويجب أن يشكلا جزءا لا يتجزأ من استعراض شامل لاستراتيجيات التمويل، بغية ضمان إدارة المالية العامة بشكل سليم؛ وتوفير معلومات شفافة عن التدفقات المالية؛ والإبلاغ عن التكاليف الاجتماعية والبيئية الحقيقية للإجراءات واستيعابها؛ وإنشاء نظم ضريبية عادلة وأكثر مراعاة للبيئة؛

ومواءمة التمويل العام والخاص بشـــكل أوثق مع خطة عمل أديس أبابا، وخطة عام 2030، واتفاق باريس، وأهداف التنوع البيولوجي العالمية.

85 - وأعرب عن الترحيب باقتراح الرئيس بأن تركز اللجنة الثانية على القرارات التي لها آثار برنامجية وولايات مفتوحة، على الاستعراض الشـامل للسـياسـات الذي يجرى كل أربع سـنوات، وعلى اسـتعراض منتصـــف المدة الشـــامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، المعنون "المياه من أجل التنمية المســـتدامة". وأعرب عن الترحيب بنفس القوة بالاقتراح الداعي إلى أن تقتصـــر المفاوضـــات بشـــأن جميع القرارات الأخرى على التحـديثـات التقنيـة وعـدد محـدود من الفقرات المتعلقـة بكوفيد-19، بحيث تتألف من فقرة جامعة وما لا يزيد عن فقرة واحدة من الديباجة بشـــأن الجوانب الموضـــوعية وفقرة واحدة بشـــأن الحلول العملية المنحى. وينبغي التفاوض على صـــياغة تلك الفقرات بطريقة شـاملة للجميع وشـفافة. وأشـار إلى أن إتاحة مشـاريع القرارات في وقت مبكر وفي شـــكل يكون قابلا للتحرير وتكون خاصـــية تتبع التغييرات مستخدمة فيه وتكون مصـادر الصـياغة مذكورة فيه حيثما كانت متوافرة سييسر المفاوضات ويوفر الوقت.

86 - ومضـى يقول إن تنفيذ القرار المتعلق بتنشيط اللجنة ينبغي أن يُنفَّذ إلى أقصـى حد ممكن. وأعرب عن اسـتعداد الاتحاد الأوروبي لأن يناقش مع جميع الوفود المهتمة الصيغة المتعلقة بضمان عدم ترك أحد خلف الركب لإدراجها في القرارات الثلاثة ذات الصـــلة. وفي ظل الظروف الراهنة، ينبغي أن يُؤجَّل تقديم مشـــاريع مقترحات جديدة إلى دورة مقبلة. وقال إن وفده لن يشارك في المناقشة بشأن بنود محددة من جدول الأعمال، حيث إنه يرى أن المناقشـــات المواضـــيعية قيمتها محدودة. واختتم بقوله إن معظم أعمال اللجنة ينبغي أن يُضـــطلَع بها بطريقة افتراضـية وإنه لا يلزم أن تُعقَد اجتماعات بالحضـور الشـخصـي لاتخـاذ القرارات بتوافق الآراء، بمـا أن هـذه القرارات يمكن أن تُتَّخَـذ بسهولة في إطار إجراء عدم الاعتراض.

رفعت الجلسة الساعة 13:30.